انتهاك حزب البعث البائد حق التعددية الحزبية في العراق

أقر دستور ١٩٧٠ المؤقت بحق التعددية الحزبية وفصل في تحديد تفرعاته المختلفة (الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات) عندما نصت المادة ٢٦ منه (يكفل الدستور حرية ... تأسيس الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون ...) وبنفس الوقت عمل حزب البعث المنحل على تقييد حرية ممارسة هذا الحق خصوصاً الفترة التي أعقبت الحرب العراقية الإيرانية و ظروفها والمركزية في الحكم والتضييق على حرية الفكر والرأي والصحافة، وتجريم تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء اليها ، ومنع تأسيس الجمعيات والنقابات المهنية خارج اطار حزب البعث وتجريم ممارسة بعض الشعائر الدينية ومنع البعض الآخر وتقييده واعدام المعارضين السياسيين وتعذيبهم، حيث عاش العراق تحت هيمنة نظام شمولي دموي تمثل في نظام الحزب الواحد الذي دام لأكثر من ثلاثة عقود وكل من ينتمي لجهة حزبية غير حزب البعث أو يعمل لحسابها أو مصلحتها يعاقب بالإعدام . ومثال ذلك إصدار القرار المرقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٠ الذي يقضي بإعدام كل من انتمى أو روج لأي حزب إسلامي، أو المتعاطفين معه، والمروجين له وبأثر رجعي، فأستشهد نتيجة ذلك آلاف من الشعب العراقي

إن انتهاك حق التعددية الحزبية في العراق أدى إلى آثار سلبية جسيمة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن بين الآثار الرئيسية:

١. قمع الحريات السياسية: كانت حكومة حزب البعث تقمع أي شكل من أشكال الحريات السياسية وحق التعبير. وهذا أدى إلى قمع الأصوات المناوئة والتضييق على المعارضة السياسية، وبالتالي تقوية سطوتها وحكمها الاستبدادي.

٢. غياب التوازن السياسي: بسبب سيطرة حزب البعث الشاملة وتكميم الأصوات المنافسة، لم يكن هناك توازن سياسي حقيقي في العراق. وهذا أدى إلى فقدان الفرصة لتطوير أفكار سياسية متعددة ومناقشة قضايا متنوعة بشكل بناء، مما أثر سلبًا على التنمية الديمقراطية في البلاد.

٣. تعزيز الفساد: في ظل نظام حزب البعث، سادت الفساد وظهرت ظواهر الاستغلال والمحسوبية. كان الأعضاء والمناصب الحكومية تسيطر عليها الحزب وأتباعه، مما أدى إلى انتشار الفساد وتدهور الإدارة العامة وتضييق الفرص الاقتصادية للمواطنين.

٤. تفاقم الصراعات السياسية والعنف: نتيجة لغياب التوازن السياسي واقتصار السلطة في يد حزب واحد، زادت الصراعات السياسية والعنف في العراق. وهذا أدى إلى اندلاع حروب داخلية وصراعات طائفية وعرقية، وقد تسبب ذلك في تدهور الأمن والاستقرار في البلاد.

٥. تقويض الثقة العامة: عندما يتم قمع حق التعددية الحزبية وتقييد الحريات السياسية، يتأثر الثقة العامة بين المواطنين والحكومة. يشعر الناس بالقمع والظلم، وتنمو الشعور بالاستياء والاحتقان، مما يعزز الانعزالية ويقوض الوحدة الوطنية.

إن هذه الآثار السلبية التي خلفها انتهاك حق التعددية الحزبية في العراق لا تزال تشكل تحديات كبيرة أمام عملية الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء المؤسسات في العراق. وتحقيق التعددية الحزبية وحقوق الإنسان المستدامة